



رسالة مفتوحة
رابطة النساء الدولية للسلام والحرية
جنيف، سويسرا
٣٠ آذار ٢٠١٧

رسالة مفتوحة الى الأمين العام للأمم المتحدة السيد انطونيو غوتيريس

رسالة من مجموعة من مؤسسات حقوق النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السيد الأمين العام المحترم .. تحية طيبة،

نهنتكم على تعيينكم في منصب الأمين العام للأمم المتحدة. وإذ نستذكر مراسم تنصيبكم حين طلبتم من القادة الإصغاء إلى احتياجات شعوبهم بما يتفق مع مصلحة الاستقرار العالمي الذي نعتمد عليه جميعاً، فإننا ندعوكم إلى تلبية التوصيات الواردة في هذه الرسالة في سياق مهمتكم المتمثلة بخدمة الإنسانية جمعاء.

كوننا ناشطات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد شهدنا أهمية الدور الذي تؤديه النساء في إحداث تغيير إيجابي في المنطقة، وغالباً ما يعرضهن وأسرهن لمخاطر جسيمة. فبعد حملة أجرتها منظمات نسائية في اليمن طوال عشر سنوات، حدد مؤتمر الحوار الوطني اليمني في مشروع الدستور السن الأدنى للزواج بثمانية عشر سنة للجنسين. كما وضعنا في المغرب مشروع قانون لمكافحة الإتجار بالبشر، وتعاوننا مع كتل برلمانية لضمان دراسة المشروع وإقراره. وقدمت النساء من ليبيا وصولاً إلى العراق دعماً طبياً وقانونياً ونفسياً اجتماعياً ومادياً جوهرياً لضحايا الحروب والصراعات -و غالباً دون خبرات سابقة في النشاط المجتمعي الحقوقي.

لكن على الرغم من هذه المكتسبات، لا تزال نساء المنطقة تواجهن تهديدات جسيمة. إذ نشير أولاً إلى **تفاقم العنف الممارس ضد النساء** قبل الصراع وأثناءه وبعده. حيث تتأثر النساء بصورة متزايدة بانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، كما أن انتشار استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، والتدمير الممنهج للبنية التحتية والمنشآت الطبية تركا أثراً كبيراً على النساء في سورية واليمن بنسب متفاوتة. وشهدت الدول المتأثرة بالصراع ارتفاعات حادة في نسب الإتجار بالبشر، خصوصاً النساء والفتيات، اللواتي يتم إجبارهن غالباً على الخدمة في المنازل وممارسة الدعارة والعبودية. وفي فلسطين تقع النساء ضحايا تزايد العنف المنزلي وغيره من أنواع العنف الاجتماعي الناتجة عن الاحتلال العسكري طويل الأمد. والحال شبيه في مصر، حيث ازدادت حوادث التحرش بالنساء والاعتداء عليهن جنسياً أضعافاً مضاعفة منذ عام 2011.

ثانياً، **إخفاق آليات دعم المشاركة الهادفة** للناشطات والمنظمات النسائية في العمليات السياسية على الصعيدين المحلي والدولي يعني غياب تجارب النساء ووجهات نظرهن بصورة كبيرة عن الحوار وصنع القرار الهادفين إلى حل النزاعات. ففي سورية، لم تتمكن من إقناع الأطراف المتفاوضة بالموافقة على جعل حصة تمثيل النساء 30 بالمئة. كما أن مشاركة النساء في عملية السلام التي رعتها الأمم المتحدة في اليمن الصيف الماضي كانت متدنية جداً، إذ لم يكن هناك سوى امرأتين تمثلان الحكومة وامرأة تمثل المؤتمر الشعبي العام ولم يوجد أي ممثلة عن الحوثيين.

ثالثاً، **الإجراءات القمعية المتزايدة ضد المجتمع المدني**، كالتقيود المفروضة على تسجيل المنظمات غير الحكومية ومجال عملها وتمويلها، وكذلك على حرية التنقل من خلال قوانين حظر السفر المفروضة من أنظمة فردية على



الناشطين وآخرها الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، العضو الدائم في مجلس الأمن، ضد سبع دول ذات أغلبية مسلمة يقع معظمها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ تمثل هذه الإجراءات محاولات لإسكات أصوات الكاد تكون مسموعة لناشطين مدنيين وسياسيين يعملون على ضمان حقوق الإنسان والمساواة وصونهما لدى الجميع في مواجهة المحن الشديدة. كما أن الأطراف شديدة التحفظ والرجعية في التيارات السياسية المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم جعلت من مناصرة حقوق المرأة مسألة شبه مستحيلة، إذ تحولت المدافعات عن حقوق الإنسان إلى ضحايا للقتل والاختفاء القسري.

ستدركون أن الشعور الشعبي تجاه الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو فقدان الثقة بقدرة المنظمة على تنفيذ مهامها بما يتماشى مع مبادئ ميثاقها. وسترون أن سبب ذلك هو عزوف مجلس الأمن المتكرر عن إجراء مناقشة مسؤولة بخصوص الوضع في دول عدة في المنطقة، كسورية وفلسطين، ناهيك عن عدم فرض تطبيق قوانينه. كما ستدركون أن الثقة فُقدت نتيجة أعمال بعض من هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المنطقة.

لكم قد لا تعرفون أن ثقتنا قد فُقدت أيضاً نتيجة عدم اتخاذ أي إجراءات من جانب بعض من مبعوثي الأمم المتحدة ووسطائها في المنطقة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وأحكام أخرى من القانون الدولي تدعو إلى ضمان مشاركة نسائية هادفة في وفودهم والأطراف المتفاوضة الخاصة بهم. ووصل الأمر ببعض المبعوثين إلى التشكيك علانية بقبالية تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في المنطقة.

نحن نرحب بإقراركم بعيوب الأمم المتحدة اليوم والتزامكم بإصلاح طريقة عملها. وكجزء من خطتكم الهادفة إلى تعزيز حقوق المرأة وإعادة الأمم المتحدة إلى ممارسة دورها كمنظمة تعمل من أجل المصالح الإنسانية العامة، نورد أدناه عشر نقاط ندعوكم إلى أخذها بعين الاعتبار:

1. إدراج سجل أداء المرشحين في مجال تعزيز حقوق المرأة كمعيار مركزي في التعيين في المناصب العليا، كالمبعوثين والوسطاء والممثلين وكذلك رئيس قسم الشؤون السياسية ورئيس قسم عمليات حفظ السلام. ويجب أن تحقق هذه المناصب توازناً بين الرجال والنساء وتتسم بالتنوع الثقافي.
2. ضمان التزام كبار الموظفين بالقانون الدولي، بمن فيهم المبعوثون والوسطاء في دول الصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك ممثلو قسيمي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام ورئيسيهما. يتضمن ذلك على وجه الخصوص الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 لعام 2000 والقرارات المتعلقة به واتفاقية سيداو، وذلك من خلال التعاون مع الأطراف المتفاوضة تعاوناً وثيقاً لضمان مشاركة نسائية هادفة في وفودهم، كتخصيص حصص لتمثيل النساء، وإدراج تجاربهن وحقوقهن ووجهات نظرهن في عمل الوفود.
3. ضمان وجود خبرات مستدامة رفيعة المستوى بقضايا حقوق المرأة والنوع الاجتماعي، بما في ذلك منصب استشاري دائم على درجة عالية من النفوذ والتأثير، لتقديم المشورة لمكتب الأمين العام بهدف ضمان إدراج هذه القضايا في عمليات التحليل والتخطيط وفي كافة السياسات والنشاطات.
4. تشجيع مجلس الأمن بقوة على إدراج القضايا المذكورة في مختلف أنشطته، عبر إعداد تقارير عن الدراسة العالمية لعام 2015 عن المرأة والسلام والأمن في أعمال على مستوى المواضيع والدول داخل مقر المجلس في نيويورك وخارجه.
5. ضمان إعطاء أولوية لتمويل قوي ومرن ويسهل الحصول عليه من الأمم المتحدة لمنظمات النساء وجهودهن في دعم حقوق المرأة على مستوى القاعدة الشعبية، وزيادته عبر إقناع جهات مانحة أخرى وثنائية ومتعددة الأطراف على زيادة دعمها، وتشجيع زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية المخصصة للأنشطة المدني التي تقودها نساء من أجل المساواة بين الجنسين (CRS code 15170)، والدعوة إلى تقوية صناديق الأمم المتحدة التي تشمل المجتمع المدني (كالصندوق العالمي لدعم قضايا المرأة والسلام والأمن)، ووضع استراتيجيات لتحسين مشاركة مجموعات المجتمع المدني التي تقودها نساء في



- مؤتمرات الجهات المانحة، والدعوة إلى رفع القيود عن عمل المنظمات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي تفرضها "إجراءات داخلية ضد الإرهاب" لاسيما في مصر وليبيا والمغرب ولبنان.
6. اتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة تقلص فضاء المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاستهداف الممنهج للمدافعات عن حقوق الإنسان.
7. ضمان تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الجمعيات الشعبية النسائية ودعمها لها، عبر الاستثمار الكافي في موازنات النوع الاجتماعي والسلام في الهيئة المذكورة وفي قسمي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام وجهات أخرى، بالإضافة إلى التدريب والدعم وضمان وضع آليات رصد ومحاسبة لتقييم مبادرات كهذه تمكن النساء من المساهمة في عمليات التعليم والتحسين من أجل السلام.
8. إدانة انتشار الأسلحة المتفجرة والصغيرة والخفيفة في المنطقة، لما تتركه من آثار فورية وطويلة الأمد كتدمير البنية التحتية المدنية وتصادد العنف القائم على النوع الاجتماعي.
9. تقوية دعم الأمم المتحدة للدول الهشة والمتضررة من النزاعات بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها الهدفان 5 و16 المتعلقان بالمساواة بين الجنسين والسلام. ويجب أن يتضمن هذا معالجة النقص في البيانات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والسلام، وضمناً بيانات عمليات نقل الأسلحة، التي تؤثر تأثيراً مباشراً على العنف القائم على النوع الاجتماعي (SDG 16.4)، واتخاذ إجراءات لزيادة عدد صناديق الأمم المتحدة التي يتمثل المجتمع المدني في قياداتها وطاقم التوزيع فيها (كما في الصندوق العالمي لدعم قضايا المرأة والسلام والأمن)، ووضع آليات بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية لتقوية المشاركة النسائية الهادفة، وتقييم الأثر على حقوق المرأة وتحسينه في بيئة الصراع الخاصة بهذه المؤسسات في مرحلة إعادة الإعمار بعد الصراع.
10. تأسيس هيئة مجتمع مدني نسائية تقدم استشارات منتظمة للأمين العام وفريقه في قضايا تعزيز حقوق المرأة. ويجب أن تضم ممثلين عن المنظمات النسائية، ومنها التيارات الشبابية، في مناطق العالم كافة بالإضافة إلى المنظمات الموجودة في نيويورك.
11. على الأمين العام رفع تقارير سنوية إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز أولاً في مجال إدراج قضايا حقوق المرأة والنوع الاجتماعي في ركائز الأمم المتحدة الثلاث الرئيسية (حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية)، وثانياً في التزامكم بتحقيق المساواة بين الجنسين في الأمانة العامة والهيئات والصناديق والبرامج.

نحن على أهبة الاستعداد للعمل المشترك بهدف الانتقال من ثقافة الخوف من الآخر إلى ثقافة الثقة المتبادلة، كما أننا مستعدون للعمل معكم، حضرة الأمين العام، لبناء عالمٍ يستند إلى قيم ميثاق الأمم المتحدة، ولاستعادة الثقة بالمنظمة.



مع كامل الاحترام والتضامن،

أبعاد -مركز الموارد للمساواة بين الجنسين -لبنان
اتحاد العمل النسائي -المغرب
الرابطة السورية للمواطنة -سوريا
الشبكة العراقية للقرار ١٣٢٥ -العراق
اللوبي النسوي السوري -سوريا
المعهد العراقي -العراق
النساء الآن للتنمية -سوريا
اورنمو -سوريا
بدائل -سوريا
بصمات من أجل التنمية -سوريا
بيت الأفكار -اليمن
جمعية النجدة لتنمية المرأة الفلسطينية -فلسطين
جمعية بهار الإغاثية -سوريا
جمعية سوا للتنمية والإغاثة -لبنان
جمعية سوا -المملكة المتحدة
جمعية نساء بغداد -العراق
جمعية نساء للثقافة والديمقراطية -تونس
دولتي -سوريا
رابطة النساء السوريات -سوريا
شبكة الصحفيات السوريات -سوريا
شبكة القرار 1325 في ليبيا -ليبيا
كش ملك -سوريا
مؤسسة أكون للحقوق والحريات -اليمن
مؤسسة عدالة للحقوق والحريات -اليمن
مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي -فلسطين
مركز وسائل الاتصال الملائمة للتنمية -مصر
مساواة /مركز دراسات المرأة -سوريا
معهد المرأة القيادية -العراق
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان -اليمن
منظمة أسودة -إقليم كردستان -العراق
منظمة أطوار للابحاث والتنمية المجتمعية -ليبيا
منظمة أوان للتوعية وتنمية القدرات -العراق
منظمة معا نبنيها -ليبيا